المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية

أ.مقدم وهيبة، أستاذة مساعدة بجامعة مستغانم.

د.بكار بشير، أستاذ محاضر بجامعة مستغانم.

الملخص:

تتعلق المواصفة القياسية ايزو 26000 بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، هدفها تعريف و توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية و جعله قابلا للتطبيق في المنظمات، و هي ترتكز على رغبة المنظمات في تحمل تبعات آثار نشاطاتها و قراراتها على البيئة و المجتمع، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمواصفة الدولية ايزو 26000 مع التطرق إلى واقع تطبيق هذه المواصفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، ايزو 26000، مواصفة قياسية.

Résumé:

La norme ISO 26000 relative à la responsabilité sociale des organisations a pour objectif de définir et de clarifier le concept de responsabilité sociale. L'application sur le terrain repose sur la volonté de l'organisation d'assumer les impacts de ses activités et de ses decisions sur le plan environnemental et social.

Ce papier se propose tout d'abord de présenter la problématique de la responsabilité sociale au niveau de l'entreprise puis dans un deuxième point sa mise en oeuvre selon la norme ISO 26000 et enfin, dans un troisième point, d'interroger son applicabilité au niveau des enterprises algériennes.

Mots clés: responsabilité sociale des organizations, ISO 26000.

Abstract

ISO 26000 is a guidance standard and provides recommendations on Corporate Social Responsibility.The aim of ISO 26000 is to assist organizations which intend to be socially responsible; it depends on the willingness of the organization to take the impact of its activities and decisions on the environment and society.in this paper we will discover ISO 26000 and we will clarify its role on implementation of Corporate Social Responsibility (CSR). The study addresses also ISO 26000 standard in Algerian companies.

Key words: corporate social responsibility, ISO 26000.

CLASSIFICATION JEL : O30

المقدمة:

تزايدت في السنوات الأخيرة الأزمات الاقتصادية و المالية و الكوارث الأخلاقية و البيئية للشركات الكبرى مما يظهر أن الحرية المطلقة لاقتصاد السوق تؤدي إلى مفاسد كبيرة في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، لذلك فإن مفاهيم كمفهوم التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية من شأنها إعادة التوازن بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، و معالجة الهوة بين العوائد المالية للشركات و واجباتها تجاه مختلف أصحاب المصلحة بما فيها المجتمع و البيئة.

و قد تطورت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير كما تزايد في الآونة الأخيرة الحديث عنها و التي يقصد بها اهتمام المؤسسات بمصالح المجتمعات و تحمل مسئولية الآثار الناجمة عن نشاطات المؤسسات الاقتصادية على الزبائن والعاملين والملاك والمجتمع والبيئة ،وهذه المسئولية لا تقتصر فقط على الالتزامات القانونية بل تتجاوزها إلى تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة كلهم. ونظرا لوجود مشكلات كثيرة ارتبطت بإهمال الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية و ما نجم عن ذلك من فساد اقتصادي و اجتماعي. فأصبح تبني البرامج المجتمعية و البيئية أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة و تحسين أدائها الاقتصادي و كذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه.

و في ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية و كفاءة ممارساتها المسئولة اجتماعيا و ذلك من خلال الاعتماد على معايير و مواصفات دولية، فقد ظهرت مبادرة دولية لرعاية هذا المفهوم حيث وضعت المنظمة الدولية للمعايرة مواصفة إرشادية أطلق عليها (ISO 26000) .وهي مواصفة دولية تقدم إرشادات وتوضيحات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. و تدعم الممارسات المسئولة للشركات و تحسن أدائهم الاجتماعي.

من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على إشكالية رئيسية هي:
ما هي مواصفة ايزو 26000 و ما دورها في دعم ممارسات الشركات للبرامج المسئولة اجتماعيا؟

و للتطرق للإشكالية المطروحة في هذه الدراسة فإننا نتعرض أولاً للمفاهيم النظرية عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، حيث نتطرق لمفهومها و ظروف نشأتها و تطورها و علاقتها بتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصناعية.

ثم نتطرق بعدها إلى التعريف بالمواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، و مراحل نشأتها و أهم البنود التي تتكون منها و أهميتها. و ننتقل في آخر جزء من هذه الدراسة إلى الجانب التطبيقي، حيث ندرس واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ثم واقع تطبيق مواصفة الايزو 26000 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1. الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

1.1.مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

اختلف كتاب الإدارة و الاقتصاد في إعطاء مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية. حيث يرى كارول (Carrol; 1979;p-p: 497-505) أن المسؤولية الاجتماعية الكلية للمنظمة تشمل على مستويات أربعة تبدأ بكفاءة الأداء الاقتصادي. فيجب أن تعمل المنظمة على إنتاج السلع و الخدمات بفعالية ونجاح و أن تسعى لتحقيق مستويات الأرباح المطلوبة، و يجب أن يتم ذلك في ضوء الالتزام بالقوانين و التشريعات التي تعمل المنظمة في ظلها و الذي تعد المستوى الثاني للمسؤولية الاجتماعية . و يمثل المستوى الثالث اهتمام المنظمة بمسؤولياتها الأخلاقية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، إذ يجب مراعاة العدالة و الأمانة في معاملاتها مع العاملين بها و المتعاملين معها، أما المسؤوليات التطوعية التقديرية فهي تمثل المستوى الرابع و تسمى أيضا المسؤولية الخيرة و هي تعني مدى شعور و تقدير المنظمة لمتطلبات بيئتها و العمل على المشاركة فيها، كإعداد برامج تدريب المعوقين و إتاحة فرص العمالة و تمويل البرامج الخيرية و غيرها (الصيرفي، 2007، ص:22).

و يرى كل من (الغالبي و العامري، 2006) أن المسؤولية الاجتماعية هي عقد بين المنظمة و المجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع و بما يحقق مصلحته و ينظر إليها على أنها التزام من قبل المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بالكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل

محاربة الفقر و مكافحة التلوث و خلق فرص العمل حل الكثير من المشاكل: الصحة، الإسكان، المواصلات، و غيرها من الخدمات (الحوري و الزيادات و عبابنة، 2009، ص:5).
كما ينظر أيضا إلى المسؤولية الاجتماعية بأنها مجموعة القرارات و الأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة و القيم السائدة في المجتمع و التي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة و الساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها (البكري، 2001، ص:27).

كما نعني أيضا بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تصرف المنظمات على نحو يتسم بالمسؤولية و المسائلة، ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية، و لكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفون و العملاء و الحكومة و الشركاء و المجتمعات المحلية و الأجيال القادمة (الاسرج، 2010، ص: 4).

أما المنظمة العالمية للمعايرة (ايزو) فترى أن المسؤولية الاجتماعية ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع و المحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع و التنمية المستدامة، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الاخلاقي، احترام القوانين و الأدوات الحكومية و تدمج مع النشاطات اليومية للمنظمة" (Capron et Quairel-Lanoizelée; 2007; p:23).

و بناء على ذلك يتضح رؤية المنظمة العالمية للمعايرة للمسؤولية الاجتماعية تجعلها تتصف بالخصائص التالية:

- يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تحمل الشركات لكل الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها نشاطاتها على البيئة و المجتمع.
- تهدف سياسات و برامج المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق منافع ذات طابع اجتماعي.
- تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.
- تتمثل أسس و ركائز المسؤولية الاجتماعية في : احترام أخلاقيات الأعمال، احترام القوانين و اللوائح الحكومية.
- يتم تنظيم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات من خلال اعتبارها جزء لا يتجزأ من السياسة العامة لهذه الشركات.

و بناء على ما تم سرده من وجهات نظر و رؤى تتعلق بهذا المفهوم، يمكن أن نستخلص أن المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام الأخلاقي و التصرف المسئول تجاه مجموعة من الأطراف و هم أصحاب المصلحة، و منهم: العاملون، الزبائن/المستهلكون، حملة الأسهم، المجتمع، البيئة و غيرهم. و جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليعزز دور و مكانة المنظمات في المجتمع ليس فقط ككيان اقتصادي إنما أيضا ككيان اجتماعي يسهم في حل مشكلات المجتمع و الحفاظ على البيئة التي يعمل في إطارها.

1.2.أصول المسؤولية الاجتماعية:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات منذ بدايات عصر الثورة الصناعية، بالرغم من أن هذا الاصطلاح لم يستعمل صراحة في ذلك الوقت، حيث سادت أفكار تعتبر أن للمنظمة التزامات اجتماعية يجب أداؤها، كما كان التركيز على جانب المسيرين و رجال الأعمال و مسؤولياتهم الاجتماعية، و كانت المسؤولية الاجتماعية تتم من خلال الهبات و المساعدات الخيرية المختلفة.

و بدأ المفهوم الاصطلاحي يتبلور تدريجيا في العشرينات من القرن الماضي من خلال مجموعة من المسيرين الذين عبروا صراحة على أهمية هذا الموضوع، هؤلاء القادة ممن يساهمون في الأعمال الخيرية أيدوا فكرة أن منظمات الأعمال عليها المساهمة في تحسين المستوى الاجتماعي، ثم أصبحت المسؤولية الاجتماعية حديث الرأي العام بدءا من السنوات الثلاثينات من القرن العشرين، نتيجة للأزمة المالية العالمية آنذاك، حيث تزايد الضغط على المسيرين و أصبح يتعين عليهم عدم الاهتمام فقط بالملاك و حملة الأسهم إنما الاهتمام بأطراف أخرى، و منهم العاملين و المستهلكين (Gendre-Aegerter; 2008, p-p:129-130).

و في سنة 1953 أصدر (هاورد باون)[1] كتابه المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال. و مع نهاية القرن العشرين و مع التطور السريع لمنظمات الأعمال و كذا التمييز بين الملكية و الإدارة تم انتشار و تبني هذا المفهوم على نطاق واسع.

[1] Howard R. Bowen ; Social Responsibilities of the Businessman Social Responsibilities of the Businessman ; 1953.

و في الفترة ما بين الستينات و السبعينات من القرن 20، ظهرت تحركات اجتماعية تهتم بمواضيع مثل: الأثر البيئي لمنظمات الأعمال، توجهاتها السياسية، المساواة في التعامل بين الجنسين، و التمييز العنصري.

و تميزت فترة التسعينات بالكثير من الفضائح و الأزمات لكبريات الشركات العالمية فكان لها أثر اجتماعي و بيئي سلبي، مما أثار اهتمام الحكومات ووسائل الإعلام و تزايد الاهتمام بموضوعات أخلاقيات الأعمال و التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

و يعتبر الميثاق العالمي من المبادرات الأولى في مجال المسؤولية الاجتماعية حيث و وضع الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في 1999 و أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في سنة 2000، "و هو مبادرة طوعية تتعلق بمنظمات الأعمال يعرض تسهيلا و تعهدا من خلال عدة آليات : سياسة الحوار، المعرفة، الشبكات المحلية و مشاريع الشراكة، و يعتمد هذا الميثاق على المسؤولية العامة، شفافية الشركات، القوى العاملة، و المجتمع المدني للبدء و المشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ التي يستند عليها الميثاق و التي تشمل مجالات: حقوق الإنسان، حقوق العمال، البيئة، محاربة الفساد" (ارشيد، 2006، ص-ص:29-30).

1.3.المسؤولية الاجتماعية و أصحاب المصلحة في منظمات الأعمال:

أصحاب المصلحة هم الذين تربطهم بالمؤسسة مصالح مباشرة و يؤثرون و يتأثرون بنشاطاتها، و تلتزم المؤسسات الاقتصادية بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية تجاه كل واحد منهم، و من بين البرامج التي يمكن التوجه بها نحو بعض أصحاب المصلحة:

- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه و تعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، و التي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور و الحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الرياضية و الترفيهية، احترام العادات و التقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم

المتواصل للمراكز الصحية و العلمية، رعاية الأعمال الخيرية (البكري،2001، ص-ص:52-53).

- المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن: تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار و نوعيات مناسبة، الإعلان الصادق، و تقديم منتجات صديقة و آمنة، تقديم إرشادات واضحة بشان المنتج و استخداماته، التزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، و الالتزام بالتطوير المستمر للمنتجات، و الالتزام بعدم خرق قاعد العمل مثل الاحتكار.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة: حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين: تعظيم قيمة السهم و تحقيق أقصى ربح ممكن، حماية أصول المنظمة، الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن أداء المنظمة، التعامل العادل مع المساهمين من دون أي تمييز، إشراك المساهمين في القرارات الهامة للمنظمة.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين: و تتضمن احترام قوانين العمل، و ضمان حق العامل في التدريب و التكوين المستمر، و حقوقه النقابية، و إشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الأمن الوظيفي و الأمن من حوادث العمل.

1.4.أهمية المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال:

قد تبدو برامج المسؤولية الاجتماعية للوهلة الأولى أنها عائق سيثقل كاهل ميزانية المؤسسات إلا أنه في الواقع يمكن أن تجني المؤسسة عدة مكاسب من جراء ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية خاصة على المدى البعيد. و تتمثل فيما يلي:

- تحسين و تطوير صورة المنظمة أمام المجتمع.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين و ذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به منظمة الأعمال من ثقة لدى المجتمع، و ما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.
- القوانين و التشريعات لا يمكنها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في المجتمع، و لكن بوجود المسؤولية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا.

- إن لم تقم منظمات الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية و مساعدة المجتمع في معالجة و حل المشكلات التي يعاني منها فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.
- الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في المجتمع لتتجنب المشكلات قبل أن تتفاقم و يصعب علاجها.

1.5.المسؤولية الاجتماعية : موضوع جدل بين الاقتصاديين:

يختلف الاقتصاديون بخصوص المسؤولية الاجتماعية بين مؤيد و معارض و لكل منهم حججه. حيث تتمثل الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية فيما يلي (الغالبي و العامري، 2008، ص:69):

- المنظمة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.
- تزداد الأرباح على المدى البعيد إذا تبنت المنظمة دورا اجتماعيا.
- الدور الاجتماعي هو رد فعل على النقد الموجه للمنظمة و هو اهتمامها بالأرباح و إهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحين السمعة).
- التقليل من إجراءات الحكومة و قوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المنظمات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.

أما الحجج المعارضة للممارسة المسؤولية الاجتماعية فهي تنطلق من اعتبار أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة و هو تحقيق الربح، أما الحجج الأخرى فهي كالتالي:

- الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية.

- إذا انفردت المنظمة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فان ذلك يعني تحملها كلفا إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، و بالتالي تنعكس سلبا على موقفها و قوتها التنافسية في السوق.
- محدودية الخبرة و المهارة المتاحة لدى منظمات الأعمال في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض عملها.
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى لمنظمة الأعمال لكونها تستترف طاقة ليست بالقليلة من جهد المنظمة، كما أن المشكلات الاجتماعية هي من مسؤولية الدولة فقط.

و بغض النظر عن الحجج المؤيدة و المعارضة يبقى قرار تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية مرتبط بشكل أساسي بثقافة و قناعة القيادات الإدارية في مخالف منظمات الأعمال.

2. المسؤولية الاجتماعية في ظل معيار ايزو 26000:

مواصفة الآيزو 26000 هي مواصفة دولية جديدة أطلقتها المنظمة الدولية للمعايير هدفها[2] إعطاء إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و يتم استخدامها من قبل جميع المنظمات على اختلاف أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، و تعمل على مساعدة المنظمات على دعم جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة.

و توفر منظمة الايزو "قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الإرشادات و التوجيهات المتكاملة، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، و تشجع هذه المواصفة أيضا على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعي في العالم ككل"[3].

و تمثل المواصفة دليلا إرشاديا لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية. و هي تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للشركات. و قد مرت المواصفة بمرحلة اعداد طويلة انتهت بإطلاقها في عام 2010.

---

[2] المنظمة الدولية للمعايير هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، تأسست في عام 1947 تعمل على رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس والاختبارات ومنح الشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على مستوى عالمي في شتى المجالات.

[3] L'ISO et la responsabilité sociétale, http://www.iso.org.

2.1.المحاور الأساسية التي تشملها بنود مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000:

يتناول دليل المواصفة الدولية الأيزو 26000 سبع مواد أساسية تغطي الفكرة الرئيسية وراء المسؤوليات الاجتماعية، وهذه المواد الأساسية هي:

- **الحوكمة المؤسسية:**

و تتعلق النظام الذي تتخذه المنظمات في اتخاذ قراراتهم وتنفيذ إجراءات لتحقيق أهدافها ويعتبر الأساس في كل منظمة لأنه هو الإطار لاتخاذ القرارات.

- **حقوق الإنسان:**

وهي تتعلق بالحقوق الأساسية التي يستحقها جميع البشر بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة، وتلك إشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل والغذاء والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

- **الممارسات العمالية:**

تهدف إلى تحقيق التوافق مع السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمل الذي وجدت من أجله المؤسسة. الممارسات العمالية تتجاوز العلاقة بين المؤسسة وموظفيها. القضايا المتعلقة التي يتعين النظر فيها تشمل: التوظيف والعلاقات العمالية، ظروف العمل والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، الصحة والسلامة في العمل، والتنمية البشرية والتدريب في مكان العمل.

- **البيئة:**

تحتاج المنظمات إلى أن تبذل جهداً للحد من تأثيرها على البيئة من خلال اعتماد نهج شامل لهذه المشكلة، والنظر في الآثار (المباشرة وغير المباشرة) وأثر قراراتها وأنشطتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والاقتصادية والبيئية.

- **ممارسات التشغيل العادلة:**

ممارسات التشغيل العادلة تعود إلى السلوك الأخلاقي للمنظمات ومعاملاتهم مع المؤسسات الأخرى. وتشير في إطار مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى الطريقة التي تستخدمها المنظمة بعلاقاتها مع المنظمات الأخرى لتحقيق نتائج إيجابية. وتشمل القضايا المتعلقة بقضايا: مكافحة الفساد، المشاركة السياسية المسئولة، المنافسة العادلة، تعزيز المسؤولية الاجتماعية في سلسلة القيمة واحترام حقوق الملكية.

- **قضايا المستهلك:**

المنظمات التي تقدم المنتجات والخدمات للمستهلكين والعملاء لديهم مسؤوليات تجاههم. وتشمل مسؤوليات التثقيف حول المنتج، إعطاء معلومات دقيقة، إرشادات الاستخدام المناسب، شفافية المعلومات التسويقية والترويجية المفيدة، الاتفاقيات، وتعزيز التنمية المستدامة، والتصميم والخدمة التي تتيح إمكانية الوصول للجميع.

- **إشراك وتنمية المجتمع:**

المنظمات لها علاقة وتأثير على المجتمعات التي تعمل فيها. وينبغي أن تقوم هذه العلاقة على المشاركة المجتمعية للمساهمة في تنميتها. كلا المشاركة المجتمعية والتنمية تعتبر جزء من التنمية المستدامة.

2.2.أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000 في المؤسسات الاقتصادية:

تتمثل أهداف مواصفة ايزو 26000 فيما يلي (مقدم، 2012، ص–ص: 8-9):

على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع:

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية.
- توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق و الممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية.
- التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات.
- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي:

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، و الحفاظ على الإنسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الإنسان و قوانين حماية البيئة.

- اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية.
- نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية و التعليمية و التثقيفية و برامج البحث العلمي في الجامعات.

على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

- تحسين العلاقة بين المؤسسة و باقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، و ذلك من خلال خلق حوار بين مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة.
- الالتزام بحقوق كل من العاملين و المستهلكين و الموردين، و تحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، و تتكاتف جهود كل الأطراف لتحقيق المصلحة العامة.
- عدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، و منح المساعدات و الهبات لمنظمات المجتمع المدني، و المساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها.

تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تفاديه.

3. واقع و عراقيل تطبيق مواصفة الايزو 26000 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

3.1.واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في الغرب الجزائري:

3.1.1. الدراسة التطبيقية:

من أجل قياس الدراسة النظرية على واقع حال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، قمنا بدراسة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية[4]. و ذلك من خلال اختيار عينة من بعض المؤسسات الاقتصادية. بحيث شمل مجتمع الدراسة المؤسسات الاقتصادية الوطنية

[4]للمزيد انظر: مقدم وهيبة، تقييم مد استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراه تناقش قريبا، جامعة وهران، 2013.

التي تعمل في بعض ولايات الغرب الجزائري، و اعتمدنا على أسلوب العينة العشوائية في اختيار هذه المؤسسات، و قد تم التركيز على المؤسسات الاقتصادية الموجودة على مستوى سبع ولايات من ولايات الغرب الجزائري (مستغانم، وهران، تيارت، سيدي بلعباس، تلمسان، غليزان، معسكر)، و بلغت عينة الدراسة 110 مؤسسة اقتصادية. تم التوجه إليها باستبيان هدف إلى التعرف على واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.و تشمل أسئلة الاستبيان تقييم لتوجه المؤسسات الاقتصادية نحو ممارستها لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة.كما تم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل نتائج الاستبيان.

الجدول (1): تصنيف المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة بحسب: الحجم و الملكية و العمر

تصنيف المؤسسات الاقتصادية		العدد	النسبة المئوية
حجم المؤسسة	مؤسسة كبيرة	22	20.00
	مؤسسة متوسطة	79	71.81
	مؤسسة صغيرة	09	8.18
	العدد الكلي	**110**	**100**
ملكية المؤسسة	خاصة	62	56.36
	عمومية	47	42.72
	مختلطة	01	0.90
	العدد الكلي	**110**	**100**
عمر نشاط المؤسسة	أقل أو يساوي خمس سنوات	02	1.81
	من ست إلى عشر سنوات	41	37.27
	أكبر تماما من عشر سنوات	67	60.90
	العدد الكلي	**110**	**100**

يظهر الجدول أن معظم المؤسسات عينة الدراسة هي مؤسسات متوسطة الحجم، و عدد كبير منها تعود ملكيتها للقطاع الخاص، كما أن اغلبها نشاطها اكبر تماما من 10 سنوات.

3.1.2. نتائج الدراسة التطبيقية:

يبين الجدول التالي نتائج المتوسطات الحسابية التي تقيم ممارسة المسؤولية الاجتماعية على مستوى كل أصحاب المصلحة.

جدول (2): المتوسطات الحسابية للمحاور الخمسة لتقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية

المحاور(الفرضيات الفرعية)	المتوسط الحسابي	الاتجاه
المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	4	ممارسة جيدة
ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين	3.85	ممارسة متوسطة
ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	2.57	ممارسة ضعيفة
ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	3	ممارسة متوسطة
ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين	3.75	ممارسة متوسطة
ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين	4	ممارسة جيدة
المتوسط الحسابي الكلي	**3.52**	

تبين نتيجة المتوسط الحسابي الكلي (3.52) أن هناك ممارسة متوسطة لممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية أفراد العينة بشكل عام. أما على مستوى كل صاحب مصلحة فنلاحظ أن المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة تمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه كل

من: المساهمين و المستهلكين. في حين تتخذ موقفا محايدا تجاه مسؤولياتها تجاه كل من العاملين و الموردين و البيئة (ممارسة متوسطة). و لا تمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

إذن عكست نتائج الدراسة التطبيقية للعينة العشوائية من مؤسسات الغرب الجزائري أن المؤسسات الجزائرية تمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المساهمين و الزبائن/المستهلكين، في حين تمارس الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالعمال و الموردين و البيئة، و نقصد بالحد الأدنى للمسؤولية الاجتماعية البعد القانوني الذي يكفل لهذه الأطراف عدة حقوق يتوجب على المؤسسة أن تؤديها تجاههم.

و بالمقابل فإن هذه الممارسات ليست مؤسسة على أي فلسفة للمسؤولية الاجتماعية، مما يؤكد أن هذه المسؤوليات لا تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية، إنما يمكن إدماجها تحت مسميات أخرى.

كما لاحظنا غياب أي برامج اجتماعية تمارسها المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة تجاه المجتمع، باستثناء عدد قليل جدا منها، و هذا يعكس بوضوح أن أهم طرف يجب أن يحظى بحقه من المسؤولية هو في الواقع محروم منها. في حين يحظى المساهمون أو الملاك بأكبر قدر من الاهتمام، كما تقل نسبيا البرامج التي تعنى بحماية البيئة و الحفاظ عليها، حيث قيمت المسؤولية الاجتماعية تجاهها من طرف عينة الدراسة بالمتوسطة.

و من المؤكد أن هذه النتائج هي نتيجة حتمية للعراقيل الكثيرة التي تحول دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية بشكل مرضي و جيد. و لعل من أكثر هذه العراقيل انعدام المخصصات المالية الكافية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية.
إن عرض واقع الحال هذا، يدفع إلى محاولة البحث في سبيل إيجاد الطرق العملية للتغيير من هذا الواقع، و محاولة غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية في مؤسساتنا و تطوير ممارستها بشكل صحيح.

3.1.3. أسباب ضعف ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر:

هناك العديد من العراقيل التي حالت دون الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من أهمها:

- غياب الإطار التنظيمي و القانوني لبرامج المسؤولية الاجتماعية في أغلب المؤسسات الخاصة و العمومية، و غياب المبادرات اللازمة لتشجيع هذه البرامج في المؤسسات. حيث لا يوجد أي هيئة تعنى بهذا الموضوع، و لا يوجد حوافز تشجيعية مثل الجوائز التشجيعية، كما يغيب أي مؤشر لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية.
- ضعف في تنفيذ القوانين المتعلقة بالعمل و مكافحة الفساد و الرشوة، و محاربة التهرب الضريبي و الاحتيال. مما أدى إلى تفشي هذه الظواهر في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية.
- تناقص ثقافة العمل الخيري لدى المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير، و إهمالها لحق المجتمع في الاستفادة من مساهماتها. فالدولة هي أكبر طرف يهتم بالتنمية الاجتماعية.
- غياب لأي إستراتيجية في مجال المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الوطنية في الجزائر. حيث تكتفي المؤسسات في أحسن الأحوال بالعمل الخيري و التطوعي على فترات معينة.
- ضعف الأداء تجاه أصحاب المصلحة، حيث نجد إهمال لحاجات و رغبات الزبون، و قلة في برامج التكوين و التدريب للموارد البشرية، و ندرة التواصل الاجتماعي لقلة البرامج الخيرية التي تهم المجتمع. كما تقل مساهمة المؤسسات في التنمية الاقتصادية بشكل عام.
- غياب التقارير البيئية و الاجتماعية، و تقارير المسؤولية الاجتماعية في معظم المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة الوطنية.
- غياب الدور الإعلامي، حيث نادرا ما يتم الحديث عن هذه المواضيع و التعريف بها. و هذا يغيب ثقافة المسؤولية الاجتماعي في قطاع الأعمال الجزائري من جهة، و من جهة أخرى يجعل المعلومات المتعلقة بالبرامج الاجتماعية لبعض الشركات غير متوفرة.
- غياب التنسيق بين: الدولة، القطاع العام، القطاع الخاص، أصحاب المصلحة في مجال مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مما يجعل بعض هذه المبادرات لا تتجه نحو تحقيق سياسة تنموية مخطط لها.

- في ظل غياب دور مفتشيات العمل، و مع قلة الوظائف يضطر العاملون للتنازل عن كثير من حقوقهم القانونية للحفاظ على مناصب عملهم.
- يمكن أن نلاحظ نشاطا ملموسا لفروع الشركات الأجنبية لممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية على اعتبارها جزء من السياسة العامة التي تنتهجها الشركة الأم، حيث تمتلك هذه الشركات خبرة كبيرة في هذا المجال.
- تشارك الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر ببرامج المسؤولية الاجتماعية لفائدة المجتمع، هذه البرامج تمارس كجزء من الإستراتيجية العامة للشركات الدولية، لكن غالبا ما يكون هدفها هو الحفاظ على صورتها و ليس مشاركة في خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

3.2. جهود الجزائر في مجال تبني مواصفة ايزو 26000 في المؤسسات الاقتصادية:

تعتبر الجزائر عضوا في منظمة ايزو منذ سنة 1976، كما قامت بالمصادقة على المواصفة القياسية ايزو 26000، و تعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و ذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم (آر.آس مينا) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) و تمتد من 2012 الى 2014 و تشمل هذه المبادرة الإقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر والمغرب و تونس ومصر و الأردن و سوريا و لبنان و العراق، و تشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، و ستستفيد 114 مؤسسة جزائرية من تكوين و مرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج.

"ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية المجتمعية (أر.آس مينا) التي تم الشروع فيها في شهر ماي 2011 واستكملت في ديسمبر، استفاد منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (رويبة). و بناء على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سنة 2012 باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة الدولية للتقييس (إيزو 26000)، وذلك من ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاعين، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع

لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، سيفيتال بجاية ومجمع كوندور (ثلاث شركات صناعية و شركة ناشطة في قطاع الخدمات).

وبخصوص 2013، فإن هناك شركتين من قطاع البناء والأشغال العمومية والري توجدان قي قائمة الانتظار، وهما كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام والمؤسسة الخاصة لأشغال الطرق والري والبناء، و يتم الاختيار المؤسسات بناء على مجموعة من المعايير مثل سمعتها الوطنية و الإقليمية في قطاع النشاط وكذا العلاقات مع المستخدمين والبيئة.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تمكين المؤسسات المستفيدة من الأدوات التي تمكنها من تحسين أداءها في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبعد استكمال هذا البرنامج يمكن للمؤسسات المستفيدة أن تحصل على تصديق لحساباتها طبقا لمتطلبات مقياس إيزو 26000، وعلاوة على عملية الإشراف على المؤسسات فإن المسؤولية المجتمعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤولياتها المجتمعية[5]".

كما تعمل كلّ من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسيّر للمؤسسات أيضا على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التكيّف وتطبيق معايير الجودة (أيزو 26000) في إطار نفس البرنامج المذكور.

[5] موقع الجزائر أون لاين، 2012. www.eldjazaironline.net

الخاتمـــة :

تبني المواصفات خصوصا مواصفة ايزو 26000 يحتاج إلى ثقافة واعية و قناعة راسخة بأهميتها، يمكن نشرها من خلال الجامعات و مراكز البحث، و قد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ما تزال ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحتاج إلى الكثير من الجهود لتحسينها و ممارستها بالشكل الصحيح.
- يرتبط اهتمام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية بمدى حسن الإدارة و التسيير بشكل عام، ففي ظل سوء الإدارة لا يمكن الحصول على مؤسسات مواطنة.
- تقدم مواصفة الايزو العالمية .الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها كما أنها تتطرق للوسائل التي تُمكن المعنيين من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار الاستراتجيات والآليات والممارسات والعمليات للمؤسسات كافة.
- يساعد معيار الايزو 26000 المؤسسات في العمل بطريقة مسئولة اجتماعيا بأسلوب أفضل، بما يحقق النفع للمجتمع و يلبي متطلبات التنمية المستدامة، و يشتمل معيار الأيزو 26000 على إرشادات طوعية، وليست واجبة.
- مواصفة الايزو هي مواصفة اختيارية و لا يعمل بها لأغراض الترخيص و المطابقة أو التشريع أو لإبرام أي عقود كما أنها ليست من العوائق غير الجمركية للتجارة و لا تؤثر على الوضع القانوني للشركات. بل هي دليل إرشادي لتحسين أداء الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- تهدف ايزو 26000 إلى مساعدة المنظمات على تطوير وإنشاء وتنفيذ وتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية و حسن إدارة العلاقات بين المؤسسة وكل من المجتمع، أصحاب المصالح فيها، وأصحاب المصلحة.
- تساعد المواصفة ايزو 26000 المؤسسات على تقييم وتخريج وإظهار استجابتها ودرجة مطابقتها لمفهموم المسؤولية الاجتماعية في أكثر من جانب. حيث أن تنفيذ المعايير التي جاءت في المواصفة يشجع ويعزز أقصى قدر من الشفافية و المسؤولية.

- تمثل المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية مرجعا رئيسا أمام جميع المؤسسات للتأسيس والعمل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في توجيه هذه المؤسسات نحو الخدمة المجتمعية في كل مشروعاتها وبرامجها.
- على الرغم من الحاجة الملحة لتحسين الأداء الاجتماعي و البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إلا أن أغلبها ما تزال غير مؤهلة لتبني مواصفة ايزو 26000، و ذلك بسبب ضعف أدائها المالي و غياب خبرتها الفنية و الإدارية في هذا المجال و ضعفها في مجال الإدارة و التسيير عموما، و انهماكها في التركيز على الحفاظ على قطاعاتها السوقية و تحقيق المكسب المادي، أما الأبعاد الاجتماعية فهي مؤجلة إل حين غير معلوم.
- يأتي دور الدولة في تشجيع تبني مواصفة ايزو 26000 من خلال الجهود التي يقوم بها المعهد الوطني للتقييس في إطار مبادرة مشتركة مع المنظمة العالمية للمعايرة و هي مبادرة: (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، و هي تعتبر كأولى الخطوات في هذا المجال.

المراجـــع:

أولاً ــ المراجع باللغة العربية:

1. ثامر ياسر البكري، التسويق و المسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
2. حسين الاسرج،المسؤولية الاجتماعية للشركات،مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد90، فبراير 2010.
3. عوض سالم الحربي، المسؤولية المجتمعية في ضوء المواصفة العالمية ISO26000 (02/01/2012)، http://www.aleqt.com/2010/03/21/article_366761.html
4. طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال(الأعمال و المجتمع)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
5. غادة عمر أبو ارشيد، "المسؤولية الاجتماعية و أثرها على الأداء: دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال، جامعة اليرموك، غير منشورة، عمان، 2006.
6. فاتح عبد القادر الحوري و ممدوح الزيادات و هايل عبابنة، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية:"دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية"، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن،27 – 29 أفريل 2009.
7. محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

8. موقع الجزائر أون لاين، فيما تنتظر "كوسيدار" وشركة خاصة الالتحاق بها في 2013. سوناطراك واتصالات الجزائر وسيفيتال وكوندور تلتحق ببرنامج المنظمة الدولية للتقييس، (2012/02/15)، http://www.eldjazaironline.net.

9. نشرة صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية.

10. وهيبة مقدم، تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، بحث علمي مقدم إلى الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 24/23 افريل، 2012.

ثانياً ــ المراجع باللغة الفرنسية:

1. Delphine Gendre-Aegerter, la perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale: une approche par la cartographie cognitive; Thèse présentée à la Faculté des Sciences économiques et sociales de l'Université de Fribourg (Suisse) pour l'obtention du grade de Docteur ès Sciences économiques et sociales, Fribourg, France, 2008.

2. Jacques Lgalens et Michel Joras; la responsabilité sociale de l'entreprise (comprendre, rédiger, le rapport manuel); éditions d'organisation; Paris, France; 2002.

3. L'ISO et la responsabilité sociétale, http://www.iso.org

4. Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; la responsabilité d'entreprise; éditions la découverte; Paris; 2007.

5. Site AFNOR, La norme ISO 26000 en quelques mots, http://www.afnor.org/profils/centre-d-interet/rse-iso-26000/la-norme-iso-26000-en-quelques-mots.